# الفصل السابع

## التهديدات الإقليمية لأمن الخليج

يناقش هذا الفصل العناصر التالية:

- أولا: التهديد الإيراني.
- ثانيا: الدور التركي في المنطقة.
- ثالثا: الأوضاع في العراق.
- رابعا: ثورات الربيع العربي.

# الفصل السابع

# التهديدات الإقليمية لأمن الخليج العربي

يظل الأمن الهاجس الأكبر لدول مجلس التعاون الخليجي. وكلما حان موعد اللقاء السنوي الاحتفالي لقمة قادة دول مجلس التعاون الخليجي في ديسمبر/ كانون الأول من كل عام ميلادي، نجد أن ملفات عديدة قد تراكمت أمامهم وكلها تبحث عن حلول ناجعة مؤثرة، فيتم مناقشة بعضها فقط دون إجراءات تذكر، أو اتخاذ ما يلزم تجاه البعض الآخر القليل، وتأجيل الأكثرية منها إلى قمم قادمة أو إلى لجان متعددة متشعبة. على أنه مع كل تلك الملفات، سيظل الملف الأمني هو الأكثر صعوبة والأكثر أهمية وكذلك الأكثر تعقيداً لأسباب عدة، في حين تبقى أيضاً ملفات أخرى لا تقل أهمية، كالملف الاقتصادي وملف الوحدة والتكامل وملف العلاقات مع غير عرب الخليج وبقية الأمم والشعوب.

ومنذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي وحتى الآن حدثت الكثير من المتغيرات العالمية والإقليمية مما كان لها الأثر الواضح على دول التعاون الخليجي ولعل أهم تلك المتغيرات هو سقوط الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى وانتهاء الحرب الباردة وإنفراد الولايات المتحدة الأمريكية كقطب وحيد في العالم يُوجِّه شئون العالم في جميع نواحيه السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك احتلال العراق للكويت والذي أدى إلى إحداث متغيرات كبيرة في المنطقة لا زالت دول مجلس التعاون الخليجي خاصة والأمة العربية عامة تعانى من تبعاتها. وتشمل هذه المتغيرات العديد من الأحداث

التي وقعت على مستوى العالم سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو عسكرية وأمنية أو اجتماعية وكذلك على المستوى الإقليمي ولعل هذه المتغيرات تتأثر بها جميع دول العالم بلا استثناء بما في ذلك مجلس التعاون الخليجي.

**ومِنْ ثَمَّ يمكن التعرض لأهم التهديدات الإقليمية لأمن الخليج العربي كما يلي:**

### أولاً: التهديد الإيراني

بذلت إيران جهوداً كبيرة بعد انتهاء حربها مع العراق لإعادة بناء قواتها المسلحة وذلك لتحقيق مصالحها وأهدافها السياسية في المنطقة ورغم ما يبدو على الساحة من تجميد أي نزاعات خليجية/ إيرانية ورغم الاتفاقيات التي أبرمتها مع بعض دول المنطقة لتعزيز التعاون وحسن الجوار محاولة التقرب من دول الخليج العربي إلى أن إيران لها إستراتيجية تحافظ على تحقيقها على المدى البعيد وقد يثبت صحة هذه الرؤيا إصرار إيران على المضي قدماً في تطوير برنامجها النووي رغم المعارضة الشديدة من قبل الدول الغربية وفى مقدمتها الولايات المتحدة ورغم صدور قرار من مجلس الأمن بفرض عقوبات اقتصادية في حالة عدم امتثالها لقرار مجلس الأمن ومن هنا يتضح جلياً أن إيران لها تطلعات مستقبلية للسيطرة على دول الخليج العربي وتنفيذ أهداف الثورة الإيرانية في إقامة دولة شيعية عبر الدول المجاورة وتنبع أهداف إيران تجاه دول الخليج العربي انطلاقا من الآتي[1]:

1- الأحلام التاريخية للإمبراطورية الإيرانية لضم بعض دول الخليج أو أجزائه ومد نفوذها السياسي لهذه الدول وإن استمرار إيران في احتلال الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات (طنب الصغرى – طنب الكبرى – أبو موسى) يرسخ هذا المفهوم.
2- تصدير الأيديولوجيات الثورية باستخدام كافة الوسائل المباشرة وغير المباشرة بما في ذلك تحريض بعض رعايا دول الخليج العربي (من المذهب الشيعي) على إثارة القلاقل من وقت لأخر.

---

(1) إبراهيم الملا، مرجع سابق، ص 33.

3- المطالبة باشتراك إيران في الترتيبات الأمنية في المنطقة كقوة إقليمية والإصرار على جعل أمن الخليج مقصوراً على دولهِ دون تدخل خارجي.

4- محاولاتها التأثير بنفوذها على نفي عروبة إقليم الخليج انطلاقا من أن إيران تشكل غالبية سكان الخليج.

ومنذ توقف الحرب العراقية الإيرانية في العام 1988م وامتناع إيران عن أهم مبادئها وهو "تصدير أفكار الثورة" سعت دول الخليج وإيران إلى التقارب والتعاون بما يحقق أمن المنطقة ومصالح جميع دول المنطقة وشعوبها وكانت كافة البيانات التي صدرت من القمة التاسعة تؤكد على حسن الجوار وتطالب إيران بالانسحاب من الجزر الإماراتية المحتلة وحل ملف الأزمة النووية الإيرانية بالطرق السلمية وقد أكد بيان القمة السابعة والعشرين على الآتي:[1]

أ- دعم الإمارات في حق استعادة جزرها الثلاث والمياه الإقليمية والجرف القاري بإتباع المفاوضات عن طريق المنظمات الإقليمية الدولية وبالطرق السلمية.

ب- دعوة الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى الاستجابة لمساعي الإمارات والمجتمع الدولي لحل القضية من خلال المفاوضات المباشرة أو إحالتها إلى محكمة العدل الدولية.

ج- ضرورة التوصل إلى حل لأزمة الملف النووي الإيراني بالطرق السلمية بالحوار الدولي والتعاون مع وكالة الطاقة الذرية.

د- حث إيران بالالتزام بالمعايير الدولية للأمن والسلامة ومراعاة الجوانب البيئية.

هـ- المطالبة بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل بما في ذلك الخليج العربي.

---

(1) راجع محمد صادق اسماعيل، من الشاه إلى نجاد إيران إلى اين، القاهرة، دار العربي للنشر والتوزيع، 2010، ص 138.

والتزاماً بمبادئ مجلس التعاون الثابتة باحترام الشرعية الدولية وحل النزاعات بالطرق السلمية، أكد المجلس على أهمية التوصل إلى حل سلمي لهذه الأزمة، وحث إيران على مواصلة الحوار الدولي والتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والالتزام بالمعايير الدولية للطاقة الذرية. وطالب مجلس التعاون إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ودعا المجتمع الدولي إلى الضغط على إسرائيل لحملها على الاستجابة لمطالب الأسرة الدولية في هذا الشأن. كما طالب مجلس التعاون بجعل منطقة الشرق الأوسط، بما فيها منطقة الخليج خالية من أسلحة الدمار الشامل، مع الإقرار بحق دول المنطقة في امتلاك الخبرة في مجال الطاقة النووية للأغـراض السلمية، وأن يكون ذلك متاحاً للجميع في إطار الاتفاقيات الدوليـة ذات الصلة.

ولقد كان العامل الإيراني من العوامل الأساسية التي أثرت في تعاطي دول الخليج مع مطالب الشيعة فيها بعد عام 2003، لأن بروز ما يمكن تسميته قضية الشيعة في المنطقة بعد هذا التاريخ ارتبط، في جانب مهم منه، بتصاعد دور إيران الإقليمي وصراعات النفوذ بينها وبين بعض الدول العربية السنّية، وما أُثير حول الهلال الشيعي. فقد نظر كثير من دول الخليج العربية إلى مطالب الشيعة بعد عام 2003 من منظور هذا الهلال، ومِنْ ثَمَّ رأت في هذه المطالب دعمًا لنفوذ إيران في المنطقة بشكل أو بآخر. ولم يكن قلق دول الخليج من المطالبات الأمريكية بالديمقراطية بعد عام 2003 لأنها ستشجع الشيعة فيها فقط وإنما لأنها ستشجع إيران أيضًا على مزيد من التمدد والنفوذ[1]،

وهذا أثار الهواجس في دول الخليج العربي من طبيعة علاقات إيران بالشيعة فيها، ونظرة الشيعة إلى هذه العلاقة، فضلاً على أنه أعاد التشكيك في ولاء الشيعة العرب

(1) Vali Nasr ،Iran and the Shia Revival in the Middle East (New York: Council on Foreign Relation2005 ،).

لبلدانهم. وقد تحدث البعض عن إيران باعتبارها أخطر على الدول العربية من إسرائيل[1]. وتحول الصراع السياسي الإقليمي الإيراني – العربي إلى صراع مذهبي سنّي – شيعي. وهذا أثر سلبًا في العلاقات بين الشيعة والسنة في دول الخليج، وفي العلاقة بينهم وبين الحكم وطريقة تعامل هذا الأخير مع مطالبهم.

وإذا كانت تلك الدول قد نظرت إلى مطالب الشيعة فيها بعد عام 2003 وفي ذهنها الصعود الإقليمي لإيران، فإن السعودية كانت الأكثر حساسية إزاء هذا المتغير؛ فعلى الرغم من أن العلاقة مع إيران تُعَدّ محددًا مهمًّا من محددات التعامل مع الشيعة في جميع الدول العربية التي فيها أقليات شيعية، فإن الأمر بالنسبة إلى السعودية يبدو أكثر بروزًا وأهمية، بالنظر إلى أن التنافس في الخليج يقوم أساسًا بين السعودية وإيران بعد أن خرج العراق من المعادلة[2]، ويمثّل العامل الطائفي بُعدًا مهمّاً في هذا التنافس، وهذا ما يتضح من موقف السعودية الغاضب تجاه تهميش السنّة في العراق بعد عام 2003، إلى حد أنها هدَّدت بالتدخل إلى جانبهم[3]، كما اتهم وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل الولايات المتحدة بتسليم العراق إلى إيران من خلال سياستها الخاطئة فيه، وذلك في حديث له في مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك في مايو 2005[4]. كما أن السعودية تعتبر نفسها رمز السنّة في العالم، ولهذا فإن الصراع بينها وبين إيران، وهي رمز الشيعة في العالم، يتخذ أبعادًا طائفية يكون لها تأثيرها الداخلي الواضح في طبيعة العلاقة بين السنة والشيعة أو بين الشيعة والحكم داخل المملكة[5].

---

(1) محمود عامر، «الشيعة أشد خطرًا على الأمة من اليهود»، روزاليوسف، 15/ 10/ 2006، وفندي، «من الأخطر: إيران أم إسرائيل؟».

(2) في مظاهر هذا التنافس بعد 2003، أنظر: مرضي شجاع، «التنافس الإقليمي بين إيران والسعودية وتوازن القوى في الشرق الأوسط»، مختارات إيرانية، العدد 89 (كانون الأول/ ديسمبر 2007).

(3) New York Times, 31 /12 /2006.

(4) وكالة رويترز للأنباء، 20/ 9/ 2005.

(5) شحاتة محمد ناصر، «الظاهرة الشيعية في الشرق الأوسط: مراجعة للأدبيات»، السياسة الدولية، العدد 176 (نيسان/ أبريل 2009).

## ثانياً: الدور التركي في المنطقة

يهتم الباحثون عموما بالعلاقات العربية التركية، ذلك لان تركيا تلعب دورا إقليميا فاعلا ومؤثرا في المنطقة، لاسيما وأنها الجارة غير العربية التي تسهم في التأثير المباشر وغير المباشر في المجالات السياسية والإستراتجية والاقتصادية والمائية، فضلا عن ذلك ما تشهده تركيا من عدالة وتوازن إقليمي ودولي داخل الحدود الجغرافية أو خارجها ما يجعلها ايجابية في الكثير من المتغيرات الجوهرية داخل نطاق الدول العربية وبالأخص دول الخليج العربي، فالموقع الجغرافي والسياسة المعتدلة والرؤية الموضوعية في العلاقات العربية – التركية هي ابرز محاور الشراكة التركية الخليجية في المجالات كافة[1].

ورغم أرضية المصالح المشتركة فإن التوجه التركي نحو الغرب (ثقافيا وسياسيا واقتصاديا) اقتضى الابتعاد عن المنطقة العربية، غير أن مجموعة من العوامل بدأت تظهر في السبعينيات وأدت إلى تغير نظرة أنقرة إلى المنطقة العربية وخاصة الخليج لعل أبرزها أزمة النفط في عام 1973 والتي بدت فيها دول الخليج كلاعب إقليمي مؤثر على السياسات الدولية. كما رفضت السوق الأوربية المشتركة في السبعينيات المطالب التركية لدعم برنامج في التنمية والإصلاح الاقتصادي وتوسيع امتيازاتها تجاه السوق؛ وهو ما دفع أنقرة للعودة للمنطقة للبحث عن تمويل واستثمارات للنهوض بواقعها الاقتصادي المتردي آنذاك. وجاءت الأزمة القبرصية الثانية في عام 1974 نتيجة الغزو التركي لجزيرة قبرص، وما تبعه من إجراءات أمريكية تمثلت بفرض حظر التسلح على تركيا لتدفع بالقادة الأتراك إلى إعادة النظر في التوجه التركي المقصور على الغرب فقط. وكانت أولى الخطوات استضافة تركيا لمنظمة المؤتمر الإسلامي في عام 1976 لتطوير علاقتها بالدول الإسلامية ومنها المنطقة الخليجية[2].

---

(1) د. إبراهيم عبد الإله، تركيا.. الدين والدولة، بيروت: دار الرسالة، 2004، ص 26

(2) د. أحمد إمام الشيخ، الشرق الأوسط الكبير، القاهرة: دار النهضة، 2008، ص 66

ومن الملاحظ أن الصيغة الاقتصادية كانت هي المبرر التركي للانفتاح على الخليج، لاسيما أن القيود التي تفرضها العلمنة في تركيا تصعب من ارتياد مجالات أخرى، وفي هذا السياق أكدت المصادر التركية أن الانفتاح على الدول الخليجية في ذلك الوقت جاء لدوافع اقتصادية باعتبار تلك الدول سوقا استهلاكية من الدرجة الأولى، فضلا عن اعتبارات أخرى. وأضافت الحرب العراقية الإيرانية (1980– 1988) عاملا جديدا أسهم بشكل فاعل في تطوير الاقتصاد التركي، بسبب استفادة تركيا من العلاقات الاقتصادية والتجارية من طرفي الصراع[1].

ولئن كانت تركيا قد قصرت دورها في المنطقة العربية والخليج على الشق الاقتصادي خلال الثمانينيات، فإن حرب الخليج الثانية 1991 جعلت السياسة التركية معنية بالتطورات الإقليمية أكثر من الدولية، وذلك لثلاثة أسباب: أولها الدعوات الكردية لإقامة دولة مستقلة، وهو ما يشكل خطا أحمر في السياسة التركية. وثانيها هو تفكك الاتحاد السوفيتي حيث كانت تركيا بمثابة أحد حوائط الصد الغربي ضد المعسكر الشرقي. أما السبب الثالث فهو احتياج تركيا لرؤوس الأموال العربية خاصة من الخليج وتسويق نفسها كدولة تبيع السلاح. ومن هنا بدأت تنتهج تركيا سياسة الحل الوسط داخل منطقة الشرق الأوسط؛ حيث وطدت علاقتها بإسرائيل في منتصف تسعينيات القرن الماضي، والسعي نحو دخول الاتحاد الأوربي، علاوة على أنها حليف قوي للولايات المتحدة بسبب الارتباطات العسكرية، حيث أصبح لها علاقات بالدول العربية وخاصة الخليجية، واستطاعت السياسة التركية أن تفصل بين المسارات تلك، حتى لا يؤثر أحدها على الآخر[2].

وساهمت عوامل أخرى في دفع تركيا لتطوير أدوات تشابكها مع المنطقة وخاصة الأداة الاقتصادية، لعل أبرزها: أزمة نقص المياه التي بدأت نبرتها تعلو في الخليج

---

(1) ياسر رزق الله، لمحات من تركيا، القاهرة: مكتبة العلم الحديث، 2007، ص 84

(2) راجع في ذلك : د. هدي ميتكيس، أ. السيد صدقي عابدين، قضية الأمن في آسيا، القاهرة: جامعة القاهرة،مركز الدراسات الآسيوية، 2004.

والمنطقة بشكل عام، ومرور تركيا بأزمة اقتصادية عنيفة خاصة بعد سنتين من زلزال 1990، وصعود حزب العدالة والتنمية ذي التوجهات الإسلامية لسدة الحكم في تركيا (2002)، والاحتلال الأمريكي للعراق (2003). كما ازداد الطلب التركي على النفط والغاز لدفع النمو الاقتصادي المتعثر في البلاد آنذاك، خاصة في ظل تراجع التوقعات من نفط بحر قزوين[1].

وبصفة عامة هناك العديد من الدوافع التي حفزت دول مجلس التعاون الخليجي على تقاربها مع تركيا منها ما يلي:

- **على المستوى السياسي** :تظهر الرغبة الخليجية الملحة لتحقيق نوع من التوازن، في منطقة الخليج العربي، خاصة بعد احتلال العراق، واستمرار إيران في برنامجها النووي، وتعنتها في قضية احتلال الجزر الثلاث الإماراتية، ورفضها كل مبادرات الحل السلمية التي تم طرحها من قبل القوى الإقليمية والدولية في هذا الشأن (وخاصة الروسية منها)، فكانت تركيا هي ضالة دول الخليج لتحييد القوة الإيرانية في المنطقة، خاصة بعد ظهورها كفاعل أساسي ورئيس على الساحة الإقليمية والدولية، لاسيما في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، والتي حاولت استعادة الدور التاريخي لتركيا، وتكثيف علاقاتها سواء على المستوى الخليجي أو العربي وخاصة مع سوريا والعراق وإيران متجاوزة بذلك خلافات الماضي.
- **على المستوى الاقتصادي:** فإن تركيا تمثل أرضًا خصبة للاستثمارات الخليجية مهيأة لجذب أعلى قدر ممكن منها، لاسيما في ظل انخفاض حجم الاستثمارات الخليجية والعربية في تركيا، مقارنة بحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي قدرت بحوالي 22 مليار دولار عام 2007 / 2008م[2].

---

(1) راجع: محمد صادق اسماعيل، التجربة السياسية التركية من اتاتورك إلى اردوغان، القاهرة، دار العربي للنشر والتوزيع، 2013.

(2) أحمد النادي، تركيا بين الإسلام والعلمانية، القاهرة: الدار الحديثة للنشر والتوزيع، 2009، ص 112.

- **على الصعيد الصناعي**: دول الخليج في حاجة شديدة إلى الاستفادة من مواد البناء التي تقوم تركيا بإنتاجها بمختلف أنواعها، خاصة في ظل الطفرة العمرانية التي تشهدها منطقة الخليج الآن، كما تعد تركيا البوابة الخليجية لتحقيق الأمن الغذائي، خاصة في ظل المشروع التركي (مركز الإنتاج الزراعي، وسلة الغذاء في الشرق الأوسط)، والذي تسعى تركيا من خلاله إلى تحويل منطقة شرق الأناضول إلى مركز لإنتاج وتوزيع المحاصيل الزراعية والغذاء على كافة بلدان المنطقة[1].
- **على المستوى الأمني والعسكري:** تتمتع تركيا بخبرات عسكرية ونووية تتمثل في صناعاتها العسكرية الدفاعية المتقدمة، ودخولها عالم إنتاج الأسلحة وأنظمة التسلح المشتركة بالحصول على تراخيص إنتاج من بلد المنشأ، علاوة على دخول تركيا عالم الطاقة النووية بتنفيذها مشاريع إنشاء المفاعلات النووية لأغراض سلمية (وأولها في مدينة سينوب على البحر الأسود). ومن هنا، فإن دول مجلس التعاون الخليجي باستطاعتها الاستفادة من التجربة النووية والعسكرية التركية[2].

وفى هذا الصدد يمكن التأكيد أن هناك العديد من العوائق التي تقف حجر عثرة في طريق تفعيل العلاقات التركية – الخليجية، ومن أهمها: غياب الآليات اللازمة لتطوير العلاقات؛ بسبب اتباع تركيا لسياسة الانعزالية تجاه المنطقة العربية، فضلاً عن نظرة الريبة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي لتطور العلاقات التركية الإسرائيلية، منذ منتصف التسعينيات، وتخوفها من أن تكون أنقرة هي السبيل الإسرائيلي لاختراق اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، وتطبيع العلاقات معها. علاوة على عدم رضا دول الخليج عن المبادرات التركية الرامية إلى جعل الماء التركي مقابل النفط الخليجي، وذلك من خلال مشروع أنابيب السلام.

---

(1) انظر في ذلك: الموقع الرسمي لوزارة الخارجية التركية على شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" http://www.mfa.gov.tr

(2) د. محمد مخلوف، التهديدات الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي، الكويت، ب.ن، 2009، ص 33.

## ثالثاً: الأوضاع في العراق

منذ أحداث الثاني من أغسطس عام 1990 بدأت الأزمة العراقية في التصاعد حيث بدأت التداعيات بقيام العراق بغزو لدولة الكويت وتحالف المجتمع الدولي ضده وانتهاء بالعقوبات المفروضة على العراق والتي ألقت بالشعب العراقي في تداعيات الحصار والعقوبات مع إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على إقامة مناطق حظر جنوب وشمال العراق مما يضع العراق في شبه قصف جوي يومي لمواقعه العسكرية في هذه المناطق بدعوى تهديد مناطق الحظر وإعاقة الطيران الغربي من تنفيذ هذه المهام. وقد سارت تلك التداعيات جنبا إلى جنب مع مقاطعة كل من المملكة العربية السعودية والكويت العراق حتى قمة بيروت في مارس 2002 الماضي حيث حدث شبه تقارب وإن لم يرق إلى المستوى المطلوب[1].

وقد تصاعدت المشكلة العراقية منذ أكتوبر 1998 عندما أبعد العراق المفتشين الدوليين بعد معاناته من طول فترات التفتيش وعدم رفع العقوبات الموقعة عليه وإصرار الولايات المتحدة وبريطانيا على عودة المفتشين الدوليين للتأكد من أن العراق لم يعيد تصنيع أسلحة تدمير شامل مرة أخرى هذا مع تأكيد العراق بأن المفتشين الدوليين كانوا يقوموا بالتجسس على العراق لصالح الولايات المتحدة.

وبرغم حدة المواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق إلا أن التهديد الأمريكي تزايد منذ أواخر العام 2001 خاصة عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية ومحاولتها انتهاز الحملة ضد الإرهاب وإلصاق التهمة بالعراق، على الرغم من معارضة غالبية دول العالم ذلك نتيجة عدم وود قرائن داله على ضلوع العراق في أعمال إرهابية.

---

(1) د. محمد سعد أبو عامود: الحالة العراقية الكويتية بين الإحباط والآمل ملف العدد، مجلة شئون خليجية، المجلد الثالث، العدد 26، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، صيف 2001، ص52.

هذا وقد شهدت المشكلة العراقية عددا من المتغيرات كان من أبرزها:[1]

1- ضعف التحالف الدولي الذي تشكل في حرب الخليج الثانية عام 1991 خلال السنوات الأخيرة.

2- سياسة التقارب والتصالح التي اتبعها النظام العراقي تجاه الدول العربية التي أسفرت عن إقامة العديد من مناطق التجارة الحرة المشتركة مع العديد من هذه الدول مثل مصر وسوريا وتونس وبعض الدول الخليجية، وفي نفس الوقت تزايدت فيه الدعاوى العربية الداعية إلى رفع الحصار.

3- نجاح العراق إلى حد ما في تسويق قضيته ومعاناة شعبه على الساحتين العربية والدولية، وتحميل الكويت وبعض الدول الخليجية مسئولية استمرار هذه الأوضاع المأسوية التي يعيشها الشعب العراقي من جراء فرض الحصار[2].

هذا واستمرت التهديدات الأمريكية والتلميح أحيانا بالحشد العسكري في المناطق القريبة من العراق ومابين مؤيد ومعارض لعملية العدوان إلا أن التهديدات الأمريكية هذه المرة كانت تحمل طابع الجدية في تلميحاتها خاصة عقب خطاب الرئيس الأمريكي في 30 يناير 2002 بمناسبة يوم الاتحاد وإعلانه عن دول محور الشر في العالم وهي كل من إيران والعراق وكوريا الشمالية.[3]

كما قدم العراق تقريره المطلوب إلى مجلس الأمن عن انتشار ومواقع أسلحة التدمير الشامل لديه في حوالي 12 ألف صفحة في 7 ديسمبر 2002 فيما اعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية مجرد محاولة لخداع المجتمع الدولي وانه لم يضف جديدا على ما هو معلوم من

---

(1) لمزيد من التفاصيل أنظر د. خيرالدين حسيب،نكسة العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

(2) فتوح أبو دهب : الحالة العراقية الكويتية. الدلالات والنتائج، ملف العدد، مجلة شئون خليجية، مرجع سابق، ص54

(3) خطاب الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش، جريدة الأهرام، القاهرة، 31 يناير 2002

قبل وأنه لم يظهر حقيقة امتلاكه أسلحة التدمير الشامل وبدأت فرق التفتيش وصولها العراق وقيامها بعملها دون أي تدخل من جانب العراق بل إن العراق قدم عدة تنازلات تجنبا للتصعيد الأمريكي مثل:[1]

1- السماح بتفتيش قصور الرئاسة وهو ما كان يعارضه من قبل.
2- السماح باستخدام طائرات الاستطلاع (U2) فوق الأراضي العراقية.

هذا وفي 26 يناير 2003، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في شن حمله ضد العراق بدعوى انتهاكه للقرار (1441) عشية تقديم تقريري لجنة التفتيش الذي قدم إلى مجلس الأمن في 27 يناير حيث دعت إلى عقد اجتماع طارئ في مجلس الأمن لسماع خطاب وزير الخارجية الأمريكي في ذلك الوقت كولن باول في الخامس من فبراير 2003 والذي اتهم فيه العراق بخداع لجان التفتيش وأكد امتلاك العراق لأسلحة التدمير الشامل.[2]

وفي فجر الثلاثاء 18 مارس 2003 ألقى الرئيس الأمريكي خطابا هاما وجه فيه إنذارا نهائيا للرئيس العراقي بمغادرة العراق خلال 48 ساعة وإلا واجه الحرب ضد بلاده فيما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أن أكثر من 45 دولة تؤيد الحملة الأمريكية علي العراق فيما عارضته دول عديدة منها روسيا وفرنسا وألمانيا مما كان دافعا لحدوث انشقاق داخل الاتحاد الأوربي في أول حادثة من نوعها في تاريخه ما بين مؤيد ومعارض ومع حشد حوالي 300 ألف مقاتل منهم حوالي 250 ألف مقاتل أمريكي 43 ألف مقاتل من المملكة المتحدة وقوات من دول أخرى بدأ الغزو الأمريكي –البريطاني للعراق في العشرين من مارس 2003.

وبتنفيذ الغزو "الأنجلو أمريكي" للعراق عام 2003 وحل الجيش العراقي وتدمير

---

(1) د. سعدون حمادى وآخرون، العراق من الغزو إلى المقاومة والتحرير،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص ص23-41.

(2) جريدة الأهرام، القاهرة، أعداد متفرقة من شهرى فبراير ومارس 2003 .

مؤسساته خرج من معادلة توازن القوى في المنطقة وهذا يؤثر على توازن القوى العربية كقدرات شاملة مع القوى غير العربية في الجزء الشرقي من المنطقة وهي "إيران" والشمالي منها مع "تركيا" وبالرغم من إعلان الرئيس الأمريكي بعد الإطاحة بالنظام العراقي من أن الحرب قد انتهت وأن العراق سوف يكون الدولة النموذج في الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط إلا أن الأوضاع بالعراق تقول غير ذلك رغم تشكيل الحكومات الانتقالية المتعاقبة والانتهاء بتشكيل حكومة منتخبة دائمة عام 2006 إلا أن الأوضاع لا زالت تزداد سوءاً في هذا البلد والذي يتكون من أعراق وأيديولوجيات متعددة ويتفاقم الوضع الأمني في العراق حيث يسقط يومياً عشرات القتلى ومئات الجرحى من جراء العمليات المختلفة ما بين الإرهاب ضد الأهداف المدنية وما بين عمليات المقاومة ضد الاحتلال الأجنبي علاوة على العمليات العسكرية التي تقوم بها القوات المحتلة أو قوات الشرطة للحكومة العراقية ضد أهداف مختلفة في المناطق العراقية والواضح أن الشعب العراقي هو الضحية الأولى لهذه العمليات[1] ولعل أخطر ما في العراق حالياً هو تعامل العراق بالصيغة "الطائفية – العرقية – الدينية" مما قد يزيد من التوترات بين الطوائف المختلفة وهو ما يحدث حالياً نتيجة لوجود احتقان لدى طوائف عديدة من الشعب جراء العملية السياسية والعنف المتبادل بين الطوائف ووجود الميلشيات الطائفية وقد يؤدى ذلك إلى حرب أهلية مما يؤدى إلى التجزئة الفعلية للعراق وقد بدأت بوادر ذلك بغرس بذور الفتنة بين السنة والشيعة في ظل عجز الحكومة بشكل كامل في ظل الإملاءات من قبل دولة الاحتلال وتدخل إيران في الشئون العراقية والتي تهدف إلى تحقيق هيمنة في العراق من خلال شيعة العراق لإقامة دولة شيعية كبرى في المنطقة وهذا قد يكون له أخطار كوارثيه على امن دول الخليج العربي بشكل خاص والأمن العربي بشكل عام.

وقد عنى بيان القمة في الدورة السابعة والعشرين الذي عقد في الرياض 1427هـ بالشأن العراقي وتداعيات احتلاله من خلال التأكيد على الآتي:

---

(1) عبد الرحمن الهوارى، مرجع سابق، ص 19.

1- يجب احترام وحدة وسيادة واستقلال العراق وهويته ورفض دعاوي التقسيم.
2- التأكيد على عدم تدخل أي طرف لمحاولة التأثير على الأوضاع الداخلية بما يؤدي إلى الانقسام والطائفية.
3- اعتبار أن التوافق الوطني هو مفتاح الحل لتحقيق الاستقرار في العراق.
4- أن الأعمال الإرهابية والتهجير القسري والعنف الطائفي يهدد الساحة العراقية ومطالبة الحكومة العراقية بحل المليشيات فوراً.

وبعد سقوط النظام العراقي السابق في العام 2003، رحب مجلس التعاون، بالتعاون القائم بين دولة الكويت وجمهورية العراق بشأن ما تعرض له البلدان من معاناة نتيجة للممارسات غير الإنسانية التي قام بها النظام العراقي السابق تجاه الشعبين الشقيقين الكويتي والعراقي. وشدد مجلس التعاون على ضرورة استكمال العراق تنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة.

ونظرًا إلى أن تمكين الشيعة السياسي في العراق كان العامل الأبرز في تحريك طموحات الشيعة ومطالبهم في دول الخليج العربي، فإن هذا العامل وما ارتبط به من متغيرات وتطورات وتحولات على مدى الأعوام التالية لعام 2003 كانا من المحددات الرئيسية التي أثرت في طريقة تعامل نظم الحكم في دول الخليج مع المطالب التي طرحتها الأقليات الشيعية فيها بعد هذا التاريخ.

وقد أدت الأوضاع السابقة إلى أن الحكومات في دول الخليج أصبحت أقل استجابة لمطالب الشيعة وأكثر حزمًا في مواجهة مواقفهم وتحركاتهم، وأكثر قربًا وتفاعلاً مع مواقف السلفيين السنّة، وأكثر حساسية تجاه كل ما من شأنه أن يسبب احتقانًا طائفيًا في المجتمع، إضافة إلى أنها أصبحت في موقف قوة في مواجهة مطالب الشيعة بعد أن تراجع ضغط «النموذج العراقي»، وضغوط التغيير الأمريكي عليها. كما أن الشيعة في الدول الخليجية في ضوء الصراع الطائفي في العراق، واستنفار السلفيين السنّة ضد مطالبهم وبعض الفتاوى التي كفّرتهم، فضلاً على بروز الحديث عن «الهلال الشيعي» المرتبط بإيران، قد أصبحوا مع مرور الوقت أقل اندفاعًا وأكثر هدوءًا في طرح

مطالبهم من ناحية، وأكثر براجماتية في التعامل مع الأوضاع القائمة من ناحية أخرى، إضافة إلى السعي إلى إثبات وطنيتهم في مواجهة مظاهر التشكيك فيها، أي أن ما حدث في العراق من تمكين شيعي بعد عام 2003، كعامل إيجابي بالنسبة إلى الشيعة في الدول المجاورة، قد تحول مع الوقت إلى عامل سلبي كبّل تحركاتهم وزاد من الضغوط عليهم.

### رابعاً: ثورات الربيع العربي

يشهد العالم العربي منذ أواخر العقد الأول من القرن الحالي موجة من التظاهرات والاحتجاجات والثورات للشعوب، تستوجب التوقف كثيرًا أمام تلك الظواهر التي ربما كانت قد اختفت في صورتها الإجمالية منذ حصول الدول العربية على استقلالها في خمسينيات وسينيات وسبعينات القرن المنصرم، صحيح أن الدول العربية لم تخلو خلال العقود الأخيرة من بعض هذه الاحتجاجات والتظاهرات، فعلى سبيل المثال شهدت مصر عام 2006م ما لا يقل عن 266 حركة احتجاجية (إضرابات واعتصامات وتجمعات)، ليرتفع هذا العدد إلى 614 عام 2007 و630 عام 2008م قبل أن يقفز إلى 700 حركة احتجاجية عام 2009م، إلا أنها ظلت محصورة في نطاق ضيق أقرب ما تكون إلى احتجاجات وتظاهرات فئوية معبرة عن مطالب جزئية أو ربما تظاهرات تعبر عن رفض سياسات خارجية اتبعتها قيادتها حيال قضايا خارجية كما كان الحال في الحرب الإسرائيلية سواء على لبنان عام 2006م، أو على غزة خلال عامي 2008/ 2009م، حيث خرجت الشعوب لتعبر عن رفض مثل هذه الاعتداءات الإسرائيلية غير القانونية من جانب، واحتجاجًا على مواقف وسياسات نظمها الحاكمة غير المعبرة عن تطلعاتها ورؤاها حيال تلك الاعتداءات من ناحية أخرى.

ولكن، شاء القدر أن تشهد الدول العربية مع بداية القرن الحادي والعشرين موجة جديدة من الاستقلال، وإن اختلفت طبيعة المحتل، ففي الماضي كان المحتل أجنبيا أذل شعوب المنطقة وأخضعها لرغباته ومصالح بلاده مستغلاً تفشى الجهل والأمية بين أبنائها. أما في الحاضر، فقد كان المحتل داخليًا تمثل في قيادات وصلت إلى السلطة بشرعية الثورات العسكرية وإن كان المصطلح الأدق تعبيرًا هو الانقلابات العسكرية والتي لعبت

بخيال وطموحات وآمال الشعوب في الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية التي سرعان ما نكثت بوعودها في استمرار استغلال هذه الشعوب ونهب ثرواتها تحت دعاوى مختلفة ومشاريع مختلقة، لم تستفد منها الشعوب سوى مزيد من الذل والقهر والجوع والمرض والفساد والجهل والأمية والعشوائية والتهميش والتزوير، في حين ظل قادتهم يرفلون في نعيم العيش ورغد المعيشة وعلو المناصب وجاه السلطة ووجاهة المكانة.

في خضم هذه الثنائية غير العادلة، كان طبيعيًا أن تولد حالة من العوز الاقتصادي والتهميش السياسي والاحتقان الاجتماعي، لتهب هذه الشعوب مرة ثانية كما هبت في وجه الاستعمار الأجنبي. محاولة وضع نهاية لهذه النظم التي جثمت على الصدور عقود طويلة قمعت خلالها جميع المحاولات التي بذلتها هذه الشعوب للتحرر منها باستخدام أداتها الأمنية والعسكرية، بما جعلها تعتقد خطأ أن شعوبها لا تقوى على مواجهتها وأنها خمدت إلى الأبد واستسلمت إلى قدرها وفوضت أمرها إلى ربها، فبدأت تعد وترسم خططها لأن تصبح هذه الشعوب ضمن ميراثهم لأبنائهم وأحفادهم، متناسين أن النيران دائما تخمد تحت الرماد، وأن الضغط يولد الانفجار، وأن ما كان صالحًا في القرن المنصرم لم يعد كذلك في القرن الجديد بأدواته العصرية وثقافته العولمية، وتشابكاته الاجتماعية بفضل ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي أوجدت فضاءً اجتماعيًا جديدًا لا يستطيع أحد أن يسيطر عليه أو يوجهه أو يقمع المتواجدين فيه، على عكس أساليبهم مع المعارضة التقليدية سواء المتمثلة في الأحزاب السياسية أو الجمعيات المعارضة أو الحركات المناهضة[1]. هكذا، بدأ الربيع العربي كما يحلو للبعض وصف ما تشهده البلدان العربية من انطلاقة نحو الحرية والديمقراطية، ليفتح مجالاً واسعًا من التساؤلات والاستفسارات التي يحاول الجميع البحث لها عن إجابات وطرح تفسيرات لما يحدث

وقد مثل صعود مجلس التعاون الخليجي أبرز مستجد إقليمي كشفت عنه الثورات

(1) د.مصطفى الفقى، طوفان الغضب... التوقيت والدوافع، جريدة الحياة اللندنية، 1/ 3/ 2011.

العربية. فبينما كان المجلس ناشطا في ركن من النظام العربي في منطقة الخليج، ويعكس نجاحا لتجربة تعاون عربي فرعي وحيدة، وبينما ظل معنيا بالأساس بتطورات علاقاته البينية وبمستجدات علاقات دوله مع كل من العراق وإيران، أصبح مع الثورات في قلب المشهد العربي، وتحظى مواقفه وبيانات اجتماعاته -علي مستوي القمة أو علي المستوي الوزاري- بأكبر قدر من الاهتمام والمتابعة، ويكاد يرسخ القناعة بأنه يرث النظام العربي الذي تمركز حول جامعة الدول العربية لعقود، ويهدد باقتلاعه من مكانه الرسمي بالقاهرة، ويكاد مركز الثقل العربي ينتقل سياسيا وجغرافيا إلى الخليج، بعدما انتقل اقتصاديا وإعلاميا منذ سنوات[1].

وقد كان هناك هدف استباقي والذي أحال الصعود الإقليمي لمجلس التعاون الخليجي إلى مسعى من جانب دوله للتحرك الدفاعي والأمني الهادف إلى تسييج المجلس عبر بناء سور واق يحول دون سقوط أي من أنظمته، ومِنْ ثَمَّ ينظر إلى تحركاتها في سياق ذلك الهدف كرد فعل محسوب بهدف أمني ودفاعي بالأساس. لقد تحركت دول المجلس وهي تسابق الزمن عبر مبادرات اتسمت بالديناميكية والحيوية، وفرضت حضورها علي الساحة بحد مكنها من السيطرة علي المشهد الداخلي، بينما كانت الأنظمة العربية الأخرى تتهاوي علي وقع ضربات الثورات الشعبية، والعجز عن طرح مبادرة، أو اغتنام أي فرصة. ويكفي الإشارة مثلا إلى قرار دول المجلس الدعوة إلى تدخل دولي في ليبيا، وإدارتها بكفاءة عالية توازنات محسوبة في اليمن، بما يحقق مصالحها، وقرار المجلس تدخل قوات درع الجزيرة في البحرين، وأخيرا قرار توسيع عضوية مجلس التعاون لتشمل كلا من الأردن والمغرب.

وقد أحدث الربيع العربي ردود فعل متباينة داخل دول مجلس التعاون الخليجي، وبشكل أساسي على معادلة السياسة والحكم، وبالذات على فعالية السياسة والحكم

(1) انظر: د. معتز سلامة، التمدد الإقليمي لدور مجلس التعاون الخليجي، القاهرة، جريدة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2012

والإصلاح الديمقراطي، فشيوع مطالب التغيير السياسي على نطاق واسع بين نخب المثقفين والنشطاء السياسيين في معظم دول المجلس جعل منها قواسم مشتركة بين كل هؤلاء. من بين هذه القواسم الدعوة التي وجهها نشطاء خليجيون لحكوماتهم للقيام بإصلاحات سياسية والإفراج عن مئات الأشخاص الذين اعتقلوا خلال تظاهرات طالبت بإطلاق الحريات العامة، في البحرين وسلطنة عُمان والسعودية ودولة الإمارات.

وطالبت 10 منظمات غير حكومية ونحو 190 مثقفاً في بيان دول مجلس التعاون الخليجي بالإفراج عن جميع المواطنين والناشطين في مجال حقوق الإنسان والشخصيات السياسية التي اعتقلت خلال التظاهرات السلمية الأخيرة. وحذروا من خطر اندلاع «نزاع طائفي» في المنطقة، معربين عن قلقهم من السياسة التي تطبقها «بعض الحكومات التي خنقت المطالب السلمية بتوفير الحرية والعدالة والديمقراطية».

وعَدَد البيان أسماء 110 أشخاص اعتقلوا في المنطقة الشرقية بالسعودية، حيث نظم الشيعة تظاهرات، ودعا البيان الرياض إلى أن تفرج أو تحاكم حوالي خمسة آلاف شخص اعتقلوا بتهم مرتبطة بالإرهاب وإلى إطلاق سراح عشرات السجناء السياسيين الذين اعتقلوا أخيراً. وطالب موقعو البيان بالإفراج عن بحرينيين سجنوا بعد قمع حركة الاحتجاج مقدرين عددهم بـ 744 ما بين معتقلين ومفقودين إثر هذه الحركة الاحتجاجية، كما دعا الموقعون دول مجلس التعاون الخليجي إلى إجراء إصلاحات سياسية ودستورية والسماح بتشكيل أحزاب سياسية وتنظيم انتخابات ديمقراطية، والتحول إلى ملكيات دستورية[1].

وقبل هؤلاء اعتبر سياسيون خليجيون أن الإصلاحات المعيشية التي أعلن عنها (في السعودية على وجه الخصوص عقب عودة الملك عبدالله بن عبدالعزيز من رحلته العلاجية) ليست كافية لإرضاء مواطنيها ورأوا أن دول الخليج الست ليست بمعزل

(1) «ناشطون خليجيون يطالبون حكوماتهم بإصلاحات سياسية وإطلاق المعتقلين»، السفير (اللبنانية)، 20-4-2011.

عما يجرى من تحولات بالمنطقة وطالبوا دولهم، خلال ندوة أقيمت بالعاصمة البحرينية المنامة (2-3-2011)، بإدخال إصلاحات على مستوى الحريات العامة والديمقراطية والمشاركة السياسية لتجنب أي تحرك شعبي.

ما أثير في هذه الندوة شديد الأهمية من منظور أنه يقدم نموذجاً فريداً «للإدراك الجمعى» للشعب العربي في الخليج لحقيقة معادلة السياسة والحكم وقراءته المبكرة لتفاعلات الثورات العربية التي لم تكن قد تجاوزت عملياً تونس ومصر لكن رياحها كانت قد هبت في اتجاه منطقة الخليج. وهذه الأفكار هي ما يموج به الخليج ودوله من تفاعلات وهي أفكار لا تخص دولة دون أخرى، بل إنها تعكس وعياً جماعياً بضرورة وأبعاد ما يجب أن يُتخذ من إجراءات تحقق الإصلاح السياسي والديمقراطي كأولوية ذات ارتباط مباشر بالاستقرار الوطني وتحقيق التوازن في العلاقة بين الحاكمين والمحكومين.

وعلى الرغم من هذه القواسم المشتركة إلا أن استجابة السلطات في دول المجلس جاءت متباينة، ومِنْ ثَمَّ جاءت ردود الفعل الشعبية هي الأخرى متباينة بفعل حزمة من العوامل الداخلية الحاكمة لعلاقات الشعب بالسلطة والحكم من كل بلد إلى آخر وتقاليده، بل وتاريخ هذه علاقات الحكم تلك على مدى السنوات الطويلة التي مضت منذ تأسيس دول المجلس. إلا أنه يمكن التركيز على أحداث البحرين باعتبارها الأعنف والأكثر ثورية بدول الخليج، لذلك كان منطقياً أن تكون البحرين في طليعة الدول الخليجية التي تفاعلت بقوة، وربما بإسراف، مع زخم التحولات الثورية العربية، لكن المفاجأة الحقيقية هي سلطنة عُمان التي لم تشأ إلا أن تكون هي الأخرى متفاعلة وبقوة مع الأحداث دون أن تكون هناك مقدمات معلنة في الأشهر التي سبقت تفجرها، في حين أن الخصوصية السعودية فاقمت في توسيع الفجوة بين ما تتطلع إليه قوى الإصلاح والتغيير وبين كوابح النظام التي حالت دون الاستجابة للمطالب ومازالت تحول.

ما حدث في البحرين كان يمكن التنبؤ به على ضوء ما ترافق مع انتخابات أكتوبر-

تشرين أول 2010 من تجييش مذهبي طائفي، ناهيك عن حالة الاحتقان الاجتماعي – السياسي ومطالب العدالة الاجتماعية ووضع حد لحالة التمييز الطائفي والتجنيس السياسي والطموح إلى التغيير، لكن المعارضة البحرينية أخطأت قراءة الأحداث جيداً، ولم تستطع الوصول مع النظام إلى نقطة توازن المطالب ولم تتعامل مع موقف النظام على أنه توافق مواقف عديدة، أن لم تكن متصارعة فهي متنافسة ومختلفة، حول ما يجب أن يقدم من تنازلات للمعارضة، ولذلك دخلت الأحداث التي بدأت يوم 14 فبراير– شباط 2011، يوم الاحتفال بالعيد العاشر للميثاق الوطني الذي استفتى عليه الشعب البحريني بأغلبية كبيرة بالبحرين، نحو نفق مظلم أفشل مطالب التغيير، وحال دون إنجاح المشروع الإصلاحي الذي بشر به ولى العهد الأمير سلمان بن حمد آل خليفة[1].

كانت البداية في البحرين على هدى من الإلهام التونسي وزخم الاندفاع المصري وعلى صفحات موقع «فيسبوك»، حيث جرى تحديد يوم 14 فبراير– شباط موعداً للتحرك من أجل التغيير في البحرين بدعوة من مجموعة أعطت نفسها اسم «شباب البحرين» على الصفحة التي حملت اسم «ثورة 14 فبراير في البحرين». كان أول ما أصدرته هذه المجموعة بياناً رسمياً باسم هذه الثورة حددت فيه مطالبها وخلفياتها، وأكدت فيه «نحن لا ننتمي لأي تنظيم سياسي أو ديني أو مذهبي أو طائفي، انتماؤنا هو حبنا ووطنيتنا لبلدنا الحبيب البحرين»، مشددة على الطبيعة «السلمية والحضارية» للتظاهرات والاعتصامات التي كان من المقرر أن تنطلق في كل ميادين البحرين في ذلك اليوم، وتلخصت مطالب التحرك الشبابي البحريني، بحسب البيان، في الآتي[2]: «إلغاء دستور عام 2002 غير الشرعي والذي تم فرضه على الشعب بشكل غير قانوني، وحل مجلسي النواب والشورى»، و«تكوين مجلس تأسيسي من خبراء وكوادر الطائفتين

(1) راجع: د. محمد السعيد إدريس، مجلس التعاون الخليجي والثورات العربية دراسة في أنماط التفاعلات، كراسات إستراتيجية، القاهرة، جريدة الأهرام،2012

(2) مازن السيد، «شباب «فيسبوك» في مواجهة «الشوزن» والمعادلة الصعبة: البحرين عند الموعد هل تهب رياح الثورة العربية في الخليج»، السفير (اللبنانية)، 14–2–2011.

السنية والشيعية لصياغة دستور تعاقدي جديد ينص على أن: «الشعب مصدر السلطات جميعاً، وأن السلطة التشريعية تتمثل ببرلمان يُنتخب كلياً من الشعب، وأن السلطة التنفيذية تتمثل برئيس وزراء يُنتخب مباشرة من الشعب، وأن تكون البحرين مملكة دستورية، تحكمها أسرة آل خليفة ويمنع على أفرادها تولى مناصب كبيرة في السلطات الثلاث: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية».

وشمل البيان أيضا المطالبة بإطلاق جميع الأسرى السياسيين والحقوقيين وتشكيل لجنة وطنية للتحقيق في اتهامات التعذيب وملاحقة ومحاسبة المسئولين قانونياً، وضمان حرية التعبير، والكف عن ملاحقة الصحفيين قضائياً، ومنع حبسهم في قضايا النشر، وعدم التضييق على الإنترنت وفتح المجال أمام التدوين، واستقلالية هيئة الإذاعة والتليفزيون، وعدم تدخل الأجهزة الأمنية في عمل المؤسسات الإعلامية، وضمان استقلالية القضاء وعدم تسييسه، وتشكيل لجنة وطنية للتحقيق في مزاعم التجنيس السياسي، وسحب الجنسية البحرينية لمن ثبت حصوله عليها بشكل غير قانونى أو بسبب دوافع سياسية.

ولم تكن منظمات المجتمع المدني بعيدة عن هذه الروح الإصلاحية السلمية رغم ما حملته من عنوان ثوري على نحو الرسالة التي وجهها رئيس «المركز البحريني لحقوق الإنسان» نبيل رجب، إلى الملك، دعاه فيها إلى «إجراء إصلاحات واسعة، لتجنب السيناريو الأسوأ»، بما يشمل «حل القوات الأمنية»، ومقاضاة مسئوليها عن انتهاكاتهم لحقوق المواطنين، وإطلاق السجناء السياسيين والزعماء الدينيين. وحث رجب الملك على «تجنب الخطأ القاتل الذي ارتكبته السلطات المخلوعة في مصر وتونس» و«عدم محاولة سحق تظاهرات يوم 14 فبراير»، محذراً من أن مزيداً من الضغوط الحكومية سيؤدى بالبلاد إلى «الفوضى وحمام من الدماء».

لكن ما حدث جاء مخالفاً لما تمناه المتظاهرون، فقد تصدت قوات الأمن بقوة وقسوة للمظاهرات التي خرجت في أنحاء عديدة من مدن وقرى البحرين يوم 14 فبراير- شباط، حيث كانت المحصلة هي مقتل اثنين وجرح أعداد كبيرة من

المتظاهرين، وخرج الملك حمد بن عيسى آل خليفة صبيحة اليوم التالي يعرب عن أسفه لما حدث ويقدم العزاء ويعلن تشكيل لجنة برئاسة نائب رئيس الوزراء للتحقيق في الأسباب التي أدت لتلك الأحداث «المؤسفة» مؤكداً أن الهم الأول الذي يشغله هو سلامة الوطن والمواطن، «ولكي يأخذ كل ذي حق حقه»، «فسوف نطلب من السلطة التشريعية الموقرة النظر في هذه الظاهرة واقتراح التشريعات اللازمة لعلاجها بما ينفع الوطن والمواطن». وجدد الملك في هذا الخطاب معالم أو آفاق التحرك الجديد على النحو التالي: «إن مملكة البحرين هي دولة القانون والمؤسسات الدستورية ولدينا قانون ينظم المسيرات السلمية أقره مجلس منتخب. فحرية التعبير عن الرأي حق كفله الميثاق والدستور ونظمه القانون الذي علينا جميعاً الالتزام به. أما بالنسبة للإصلاح، فكما نقول ونعمل دائماً فالإصلاح مستمر ولن يتوقف، وفى يوم 14 فبراير قبل عشر سنوات، فتحنا جميع الأبواب للحرية والمسئولية حباً وكرامة لشعبنا الوفي حتى أصبحنا مملكة مكتملة السيادة ومتسامحة ومتطورة في كل ميدان وبجهود مواطنيها الكرام، وسنواصل بإذن الله العمل مجتمعين للأيام الأجمل القادمة، ولن يحول بيننا حائل»[1].

لم يكن الخطاب مقنعاً بما يوازى سخونة الأحداث وخطورتها لذلك ألهب سقوط القتيلين والجرحى حماس المتظاهرين الذين اندفعوا نحو ميدان اللؤلؤة «بالعاصمة المنامة» واتخذوه «ميداناً للتحرير» ابتداء من يوم 16 فبراير- شباط حيث تفاقمت التظاهرات والمواجهات وأخذت أعداد القتلى والجرحى تتزايد ابتداء من يوم 17 فبراير- شباط ما دفع جمعية الوفاق الوطني الإسلامية إلى تعليق عضوية نوابها بمجلس النواب (28 عضواً).

وهكذا، أخذت الأحداث تتصاعد بين ضغوط شعبية واستجابات من النظام دون حدود للمطالب شملت أمراً ملكياً بإطلاق سراح سجناء شيعة كانوا متهمين بالتآمر لإسقاط النظام، ثم إصدار أمر ملكي بإعفاء عدد من الوزراء من مناصبهم، وقبل ذلك دعا ولى العهد البحريني إلى حوار وطني بين الحكومة والمعارضة.

---

(1) قتيل خلال تشييع آخر والوفاق تعلق عضويتها في البرلمان»، الخليج، 16-2-2011.

ومع دخول قوات درع الجزيرة إلى البحرين دخلت الأزمة مرحلة جديدة شديدة التعقيد بسبب تدخل أطراف داخلية وأخرى إقليمية ودولية في الأزمة والسيناريوهات المتصورة للحل على ضوء ما اعتبره الكثيرون خطاً أحمر في مطالب المعارضة أسقط كل شيء وهو مطلب إلغاء الملكية، وإقامة جمهورية بديلة، أكد كثيرون أن المطلوب هو جمهورية إسلامية، من هنا جاءت التأكيدات على أن الانحراف الذي حدث في مجرى تطورات الأحداث منذ وصول حسن مشيمع إلى البحرين كان بتدخل أجنبي وبالذات من إيران. وهكذا تعقدت الأزمة بين إخفاق داخلي واتهامات بتدخلات إيرانية، والتدخل الخليجي غير المسبوق ما وضع مجلس التعاون الخليجي للمرة الأولى منذ الاحتلال العراقي للكويت عام 1990، أمام محك دوره في القيام بوظيفة الأمن والدفاع الذي ظل متردداً لسنوات عن القيام بها، خاصة بعد أن جرى تصوير الأزمة البحرينية على أنها مؤامرة للاعتداء على أمن وسيادة دولة عضو بالمجلس بعد أن جرى الترويج لإسقاط النظام وإقامة النظام الجمهوري كنظام بديل.

وهكذا، دخلت البحرين في منحدر التطور المأزوم بسبب فشل أطراف العملية السياسية في الوصول إلى توافق حول مشروع وطني للتطور والإصلاح، والحد من التدخلات الخارجية التي كان لها دور كبير في زيادة تعقيد الأزمة التي من المؤكد أنها سوف تبقى أسيرة الحوار والوفاق الوطني الداخلي، والقدرة على إكساب النظام السياسي في البحرين الفعالية الكافية في التكيف مع المطالب والاستجابة للضغوط والتحديات، بدلاً من التحجر في رفضها والتحصن دون الاستجابة لها تشبثاً بدعاوى سلطوية أو من غواية السلطة التي تؤدى عادة إلى خسارة الأوطان على نحو ما أكدته تجارب دول عربية عديدة عاندت المطالب الشعبية واعتبرها انتقاصاً من هيبة السلطة والسلطان[1].

(1) د. محمد السعيد إدريس، مجلس التعاون الخليجي والثورات العربية دراسة في أنماط التفاعلات، مرجع سابق، ص13